مجلة الابداع الرياضي : ISSN 2170-0818 : EISSN 2602 - 5094
المجلد رقم "(16) " / العدد رقم " (01) " – 2025 / الصفحة : 83 - 99

آفاق التعاون بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية لتلبية متطلبات السوق المحلية والدولية (مؤشرات المؤسسات الناشئة) .

Title Prospects of Cooperation between Algerian Universities and Economic Institutions to Meet the Demands of Local and International Markets (Indicators of Emerging Startups).

بن عروس محمد [1]، تربح محمد [2]، خنفار عبد القادر [3]
Benarous Mohamed 1, Terbah Mohamed 2, Khanfar Abdelkader3
1 جامعة عمار ثليجي الأغواط / m.benarous.sp@lagh-univ.dz
2 جامعة عمار ثليجي الأغواط /m.terbah@lagh-univ.dz
3 جامعة احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت / khanfar.abdelkader@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/09 تاريخ القبول: 2025/03/18 تاريخ النشر: 2025/06/01

الملخص : تركز هذه الدراسة على أهمية تعزيز التعاون بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، لا سيما المؤسسات الناشئة في المجال الرياضي كأداة حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وتلبية متطلبات السوق المحلية والدولية. تُحلّل الدراسة واقع هذا التعاون الحالي،مُبرزةً دور المؤسسات الناشئة في المجال الرياضي كمُحرّك للابتكار وخلق فرص العمل، وتحدّد أشكال التعاون المُمكنة كالتدريب والبحث العلمي المشترك وحاضنات الأعمال، بالإضافة إلى مُؤشّرات نجاح هذه المؤسسات. كما تتناول الدراسة التحديات والمعوقات التي تُعيق هذا التعاون، مثل ضعف التواصل ونقص التمويل والبيروقراطية، وتُقدّم اقتراحات عملية لتفعيله، كإنشاء هيئات مُشتركة وتسهيل الإجراءات وتطوير المناهج، بهدف بناء اقتصاد قوي ومُتنوّع قائم على المعرفة.

- **الكلمات المفتاحية:** - الجامعة الجزائرية ، المؤسسات الاقتصادية ، المؤسسات الناشئة في المجال الرياضي.

Abstract: This study focuses on the importance of strengthening cooperation between Algerian universities and economic institutions, particularly emerging sports institutions, as a vital tool for Algeria's economic development and meeting the requirements of the domestic and international market. The study analyses the current reality of this cooperation, highlighting the role of emerging sports institutions as an engine of innovation and job creation, identifying possible forms of cooperation such as training, joint scientific research and business incubators, as well as indicators of their success. The study also addresses challenges and constraints to such cooperation, such as poor communication, lack of funding and bureaucracy, and offers practical proposals for its operationalization, such as the establishment of joint bodies, facilitating procedures and developing curricula, with a view to building a strong and diversified knowledge-based economy.

– حقوق النشر محفوظة لدى جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

Keywords: Algerian universities, economic institutions, Sports Startups .

مقدمة:

يشهد العالم اليوم الكثير من التحولات ذات التأثيرات العميقة خصوصا في المشهد الاقتصادي والتكنولوجي، حيث سيطرة التكنولوجيا بكل وسائلها وتطبيقاتها على الواقع العملي في هذا الجانب، وفي ذات السياق نجد السيطرة الغربية على التكنولوجيا في الولايات المتحدة والصين وغيرها من دول الاتحاد الأوربي ذات السطوة في المجال الاقتصادي وهذا من خلال الربط مع الجانب التكنولوجي.

ومن خلال هذا المبدأ نجد الدولة الجزائرية تتوجه في السنوات الأخيرة الى تطبيق سياسة اقتصادية ناجحة بناءا على استخدام التكنولوجيا بكل وسائلها وتطبيقاتها، وفي هذا الإطار كان التوجه الى الجامعات والمؤسسات الرياضية الناشئة من خلال العمل على ربط علاقة وطيدة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الاقتصادي وخاصة في المجال الرياضي.

وهنا تبرز الجزائر كنموذج يسعى لتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية، خاصة مع تنامي دور المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني والعالمي. حيث أن تطوير آليات التعاون بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية يعد ضرورة ملحة لتحقيق التكامل بين المخرجات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل في المجال الرياضي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق المحلية والدولية وتجسيدا لهذا المخطط تبنت جامعة الجزائر 3 تدشين الاكاديمية الرياضية وهي الأولى من نوعها على مستوى الجامعات الجزائرية تهدف الى تقديم الخدمات المتميزة كمؤسسة فرعية ذات طابع تجاري.

اشكالية الدراسة:

يعد موضوع تعزيز الروابط بين المؤسسات الجامعية والمحيط الاقتصادي، لا سيما مع بروز دور المؤسسات الناشئة كقوة دافعة للابتكارِ والتنمية، من المواضيعِ ذاتِ الأهميةِ البالغةِ في سياقِ التحدياتِ الاقتصاديةِ المعاصرة التي تواجهها الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى تحليلِ مستويات وآفاق التعاونِ الممكنةِ بين الجامعةِ الجزائريةِ والمؤسساتِ الاقتصادية، مع التركيزِ بشكل خاص على دورِ المؤسساتِ الناشئةِ الرياضية

كمحفز للتنويعِ الاقتصاديِ وخلقِ فرصِ العملِ المُستدامة. يُكتسبُ هذا البحثُ أهميةً خاصةً في ظلّ سعي الجزائرِ إلى بناءِ اقتصادٍ قائمٍ على المعرفةِ والابتكارِ، وتنويعِ مصادرِ الدخلِ القوميِ بعيدا عن الاعتمادِ الكليِ على الموارد النفطية.

يتطلب ذلك فهم الإطار المفاهيمي للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، والتي تشمل أشكالًا مختلفة مثل البحث والتطوير (R&D)، التدريب والتوظيف، الحاضنات التكنولوجية، وتوفير الاستشارات القانونية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تطرح الإشكالية تساؤلات حول آفاق تعاون الجامعة مع المؤسسات الناشئة المختصة في الرياضة، ودورها في بناء مجتمع المعرفة، وأهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد المعاصر. كما تتناول الإشكالية مؤشرات نجاح الجامعة الجزائرية في خلق مؤسسات ناشئة داعمة للاقتصاد، مثل دعم الإبداع والابتكار، النمو الاقتصادي والربحية، خلق فرص العمل، والتوسع المحلي والدولي، هذه الإشكالية تستدعي تحليلًا عميقا لمدى فعالية هذا التعاون في تحقيق التنمية الاقتصادية والابتكار في الجزائر.

يهدف هذا المقال إلى استكشاف آفاق التعاون المُتاحة بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك بهدف تلبية مُتطلبات السوق المحلية والدولية. ينطلق التحليل من مُؤشّرات النمو المُتسارع للمؤسسات الرياضية الناشئة في الجزائر، باعتبارها مُحركًا أساسيًا للابتكار والتنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، يتبنى المقال هيكلًا منهجيًا يتضمن محورين رئيسيين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري: يتناول هذا المحور تحديد المفاهيم الأساسية المُتعلقة بالتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، مع استعراض الإطار النظري الذي يُؤطّر هذه العلاقة، بما في ذلك الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. كما سيتم التطرق إلى دور المؤسسات الناشئة في هذا السياق.

المحور الثاني: آفاق تعاون الجامعة مع المؤسسات الناشئة: يركز هذا المحور على تحليل مُفصل لآفاق التعاون المُحتملة بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الناشئة، مع استعراض نماذج عملية للشراكة الناجحة، واقتراح آليات مُحدّدة لتعزيز هذا التعاون، بما يُساهم في دعم نمو هذه المؤسسات وتلبية احتياجات سوق العمل.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري.

أولا : مفهوم الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية تعد نموذجا خاصا يتيح فرصة التعاون والتكامل بين الطرفين من خلال تبادل الخبرات والمنافع بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. حيث تتضمن هذه الشراكة العمل على الربط بين الجانب الأكاديمي والبحثي للجامعة واحتياجات السوق التي تمثلها المؤسسات الاقتصادية. **(ناصر،2020، ص56).**

حيث عرفت الشراكة والتعاون " بأنها "التزام" بين طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلى تبادل المنفعة من خلال الجامعة كطرف رئيسي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى عامة او خاصة. **(السمحان، 2021، ص 302)**

كما عرفت على أنها تظافر جهود المؤسسات المعنية بالبحث العلمي على المستوى الوطني، بحيث تتفق. **(سالم، 2009، ص 133)**

ونستنتج من ذلك أن الشراكة هو اتفاق بين طرفين أو أكثر انطلاقا من وجود عقد مُبرم بينها ليوضح فيه ما لكل طرف من حقوق وما عليه من واجبات وأدوار لتحقيق هدف مشترك وهنا نخص في المداخلة بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية وعمدنا الى مؤشر المؤسسات الناشئة.

حيث أنه تقوم العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية على أساس مبدأ التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق فوائد متعددة لكلا الطرفين، فهنا الجامعات تسعى من خلال تعاونها مع المؤسسات الاقتصادية الى الحصول على دعم مالي ومادي من هذه المؤسسات الذي يساعد الجامعات في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات، والتي تعتبر بدورها جزء أساس من مدخلات منظمات الأعمال والمؤسسات الناشئة التي

تساعدها في تطوير وتحسين مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها وتعزز من مركزها التنافسي في السوق .

حيث تسعى هذه الشراكة إلى: تحقيق التكامل بين النظرية والتطبيق من خلال ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل في السوق المحلية والدولية وهذا بناءا على ذلك يكون عبر تمويل المشاريع البحثية التي نتائجها تستجيب لاحتياجات القطاعات الصناعية والفلاحية ...الخ **(السيد ،2018، ص 48)**

وفي ذات السياق يكون العمل على تطور المهارات البشرية من خلال العمل على تقديم برامج تدريبية تواكب التغيرات في الأسواق العالمية مع الاهتمام الخاص الذي يدعم التوجه المعاصر حيث تعزيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال احتضان الأفكار الجديدة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة تعود بالنفع على صاحب المشروع وعلى الاقتصاد الوطني على العموم. **(خالد، 2021، ص 128).**

ثانيا : أشكال الشراكة والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية

1.البحث والتطوير :(R&D) تمويل الأبحاث الجامعية لتطوير منتجات وخدمات جديدة:

تعرف هذه العلية الخاصة على انها عملية منهجية محددة تهدف إلى تحسين المنتجات أو الخدمات من خلال الدراسات الأكاديمية والتطبيقات العملية للمؤسسات الناشئة حيث ان مهمة تمويل الأبحاث الجامعية يساهم في إنشاء حلول جديدة وابتكارات تكنولوجية تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي. من خلال تحفيز الابتكار للأبحاث الجامعية التي من نتائجها توفير الأساس لتطوير تقنيات جديدة، والتي بدورها يمكن أن تساهم في بناء منتجات وخدمات مبتكرة فالمتعارف عليه أن الجامعات تعتبر حاضنة للمعرفة والنظريات الجديدة التي يمكن أن تترجم إلى تطبيقات عملية. كما هو الحال بالنسبة الى التنافسية الاقتصادية التي من خلالها يكون دعم الأبحاث يؤدي إلى تعزيز قدرة الشركات على التنافس في الأسواق المحلية والدولية من خلال تقديم منتجات ذات قيمة مضافة. **(Chesbrough, 2003, p 99)**

2. **التدريب والتوظيف:**

هنا يكون تقديم فرص هادفة تدريبية للطلبة الجامعيين داخل المؤسسات الاقتصادية مع إمكانية التوظيف في المستقبل كصفقة مربحة بين الطالب والمؤسسة حيث أن عملية التدريب والتوظيف يشمل توفير فرص للطلاب لاكتساب الخبرات العملية داخل المؤسسات الاقتصادية مما يساعدهم على تحسين مهاراتهم العملية والادائية واستعدادهم لدخول سوق العمل فهنا العملية تكون وفقا لحصول المؤسسات الاقتصادية على فرصة للاختيار من بين أفضل الخريجين من خلال برامج التدريب التي تنظمها الجامعات، لتكون النتيجة الطلاب المتدربون قد يحصلون على فرص توظيف دائمة بناءً على أداءهم في فترة التدريب. **(Lemmon, 2009, p 198)**

3.الحاضنات التكنولوجية:

هنا نتكلم في هذا العنصر عن دعم الشركات الناشئة من خلال الموارد الجامعية حيث يمكن تعريف الحاضنات التكنولوجية على أنها برامج تديرها الجامعات أو المؤسسات الأخرى لدعم الشركات الناشئة في البلاد من خلال تقديم الموارد والإرشاد، بما في ذلك الوصول إلى المرافق الجامعية والمستشارين، ولتوضيح ذلك نشير الى ان مثل هذه الحاضنات تساهم في تحويل الأفكار الإبداعية للطلبة إلى مشاريع قابلة للتطبيق تجاريا، مما يعزز الاقتصاد المحلي بناء على أن أغلب الشركات الناشئة غالبا ما تفتقر إلى الموارد المالية والخبرة الإدارية، لذا توفر الحاضنات الدعم المالي والتوجيهي، دون ان ننسى الحاضنات تساهم في تطوير بيئة حاضنة للابتكار وتشجع الطلبة الشباب على بدء مشروعاتهم الخاصة بهم. **(Sohl, 2012, p 250)**

4. توفير الاستشارات القانونية والاقتصادية والمالية:

توفير استشارات أكاديمية للمؤسسات الاقتصادية وبالخصوص المؤسسات الناشئة منها لتحسين الأداء وهذا من خلال تحليل مشاكل العمل وتقديم حلول قائمة على الأبحاث والدراسات الأكاديمية، حيث تكمن أهمية هذا الاستشارات كون الجامعات

تساعد المؤسسات الاقتصادية في تطوير استراتيجيات عمل قائمة على الأبحاث الأكاديمية والبيانات الدقيقة المستندة إلى أحدث الدراسات والبحوث.

المحور الثاني: افاق تعاون الجامعة مع المؤسسات الناشئة.

أولا: دور الجامعة في مجتمع المعرفة:

في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات بكل تطبيقاتها وأدواتها، ومع تزايد التنافسية العالمية بين الدول والمؤسسات، توسع دور الجامعات ليشمل أكثر من مجرد حفظ ونقل المعرفة. فقد أصبح من مهامها أيضاً إنتاج معرفة جديدة، بل واستغلال هذه المعرفة في مجال الابتكار. وبالتالي، يمكن القول أن دور الجامعة قد شهد توسعاً ملحوظاً، وأصبحت في موقع محوري في قيادة مبادرات الابتكار. يعود ذلك إلى قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع في إطار اقتصاد المعرفة. **(بن شواط، قادري، 2021، ص 156)**

حيث أنه تم إحداث ثورة ثانية أكاديمية على مستوى الجامعات لينتج عنها دور جديد منوط بها من خلال المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمهمة ثالثة لقطاع التعليم العالي من خلال زيادة التفاعل مع بيئة الأعمال، وهي ما يمكن تفسيره على أنها جميع الأنشطة المستحدثة التي يقوم بها قطاع التعليم العالي باستثناء عملية التدريس والبحث العلمي بصورته التقليدية، وها هو الحال وعلى نحو ضيق تم ربطها بالتعاون بين الجامعة وقطاع الأعمال، وتم وصفها أيضا بنقل التكنولوجيا

(بن شواط، قادري، 2021، ص 157)

إن هذه المهمة الثالثة للجامعة متعلقة بمدى مساهمة الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المشاركة بمجموعة من الأنشطة مثل براءات الاختراع والتراخيص، كما هو الأمر بالنسبة الى القيام بأبحاث مع جهات خارجية في إطار تعاقدي، ومع التوجه الى سياسة التطوير المستمر الاحترافي والمهني، في ضوء النماذج الجامعية، يمكن القول إنه في ظل التغيرات والتطورات المستمرة في التعليم العالي بشكل عام وفي

الجامعات بشكل خاص، يمكن ربط كل دور من أدوار الجامعات بأحد النماذج التعليمية المختلفة. على سبيل المثال، تعود فكرة البحث إلى نموذج هومبولت الذي تم تعديله لاحقاً ليتضمن المشاركة مع المجتمع الأوسع. أما نموذج نابليون للتعليم العالي فقد ركز على تعليم الطلاب الجامعيين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لإعدادهم لمهنهم المستقبلية، وهو ما شكل الدور الحديث للجامعة في تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لممارسة مهنهم بعد التخرج وفقاً لتخصصاتهم وميولهم.

من جهة أخرى ساهم النموذج الأنجلو-سكسوني في تشكيل الدور الحديث للجامعة من خلال التأكيد على التعلم مدى الحياة، حيث لا يتوقف البحث العلمي مهما بلغت درجة الباحث. وقد تم تطوير هذا النموذج ليشمل تحفيز الطلاب على مواجهة التحديات المهنية بمرونة وذكاء، ويعزز من تنمية روح ريادة الأعمال لديهم للاستجابة لاحتياجات سوق العمل في المجتمع المعتمد على المعرفة.

أما النموذج الأنجلو-أمريكي، فقد كان نموذجاً هجينيًا تميزت فيه الولايات المتحدة بكونها رائدة في العديد من المجالات، إذ نجحت في ابتكار نموذج خاص بها ضمن بيئة ساعدت على تحقيق نجاحه. ومع ذلك، يتفق الكثيرون على أن هذا النموذج يصعب محاكاته في دول أخرى تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة لتطبيقه. **(بن شواط، قادري، 2021، ص 158).**

ثانيا: أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد المعاصر

تعتبر المؤسسات الناشئة (Startups) من العناصر الحيوية في الاقتصاد المعاصر، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي، وتطوير الابتكار، وخلق فرص العمل. في سياق الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والمعرفة، أصبحت هذه المؤسسات ركيزة أساسية لتعزيز التنافسية وتقديم حلول جديدة تلبي احتياجات السوق والمجتمع. ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد المعاصر في النقاط التالية:

1. **تحفيز الابتكار والتكنولوجيا في المجال الرياضي:**

تساهم المؤسسات الرياضية الناشئة في دفع عجلة الابتكار، حيث تقوم بتطوير أفكار جديدة وحلول تكنولوجية متقدمة يمكن أن تغير طريقة عمل الصناعات المختلفة. كما أن مرونتها وسرعتها في التكيف مع التغيرات تجعلها منبعًا رئيسيًا للابتكار في مختلف القطاعات مثل التكنولوجيا، الصحة، الطاقة، والتعليم.

2. **تنويع الاقتصاد:**

تلعب المؤسسات الرياضية الناشئة دورًا مهمًا في تنويع الاقتصاد، إذ تساهم في خلق أسواق جديدة أو تغيير هيكل السوق التقليدي. هذا التنوع يساعد في تقليل الاعتماد على الصناعات التقليدية أو القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالتقلبات الاقتصادية العالمية، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية.

3. **خلق فرص العمل:**

تعتبر هذه المؤسسات من المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمل الجديدة، لا سيما في القطاعات التكنولوجية والابتكارية. من خلال النمو السريع للمؤسسات الرياضية الناشئة، يتم خلق العديد من فرص العمل التي تتطلب مهارات متنوعة، مما يسهم في تقليص معدلات البطالة وزيادة القوى العاملة الماهرة.

4. **تعزيز التنافسية العالمية:**

من خلال تقديم حلول مبتكرة، تساهم المؤسسات الناشئة في تعزيز تنافسية الاقتصاد على المستوى العالمي. فالشركات الناشئة تكون في كثير من الأحيان أكثر قدرة على منافسة الشركات الكبرى نظرًا لقدرتها على التطور بسرعة وتقديم منتجات أو خدمات جديدة تلبّي احتياجات الأسواق المحلية والعالمية.

5. **تحقيق التنمية المستدامة:**

تساهم العديد من المؤسسات الرياضية الناشئة في دعم التنمية المستدامة من خلال التركيز على حلول بيئية ومجتمعية. فبعض الشركات الناشئة تساهم في الحد من التلوث،

تحسين كفاءة الطاقة، أو تقديم حلول تكنولوجية تدعم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. **(Chesbrough, 2003, p 99)**

6.**دور في دعم ريادة الأعمال في المجال الرياضي :**

انشاء مؤسسات اقتصادية جامعية بتمويل جامعي .

تشجع المؤسسات الناشئة على تطوير بيئة ريادة الأعمال، حيث تقدم فرصًا للمستثمرين والمبدعين في مختلف المجالات. كما توفر هذه المؤسسات منصات مهمة لتبادل المعرفة والتعاون بين رواد الأعمال، مما يسهم في تحسين بيئة العمل المحلية وتعزيز ثقافة الابتكار.

7.**دعم الاقتصاد الرقمي في المجال الرياضي :**

اعتماد الجامعة على التكنولوجيا الحديثة في عملية التسيير وفي ظل التحولات الرقمية، تشكل المؤسسات الناشئة جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الرقمي. من خلال تطوير تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، بلوك تشين، وإنترنت الأشياء، تقوم الشركات الناشئة بتعزيز الرقمنة وتطوير الحلول التي تساهم في تعزيز كفاءة الأعمال وتسهيل الحياة اليومية للرياضيين.

8.**تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية:**

تساهم المؤسسات الناشئة في جذب الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم. إذ أن المشاريع الجديدة والجريئة تكون غالبًا محط أنظار المستثمرين الذين يسعون إلى اقتناص الفرص المربحة. هذا يعزز الاقتصاد المحلي ويزيد من تدفق الاستثمارات في العديد من الصناعات.

في الختام، تُعد المؤسسات الناشئة محركًا أساسيًا للنمو والابتكار في الاقتصاد المعاصر، حيث تسهم في تعزيز قدرة الاقتصادات على التكيف مع التغيرات السريعة وتحقيق النمو المستدام.

ثالثا: مؤشرات نجاح الجامعة الجزائرية في خلق مؤسسات ناشئة في المجال الرياضي داعمة للاقتصاد:

ان نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر انطلاقا من التوافق مع مخرجات الجامعة الجزائرية يعد أمرًا بالغ الأهمية في سياق تطوير الاقتصاد الوطني، وتعزيز ريادة الأعمال، وتنمية الابتكار. مع تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبرز عدة مؤشرات لقياس نجاح هذه المؤسسات في الجزائر، إلى جانب التحديات التي تواجهها. سنتناول أبرز مؤشرات النجاح للمؤسسات الناشئة في الجزائر مع بعض الإحصائيات المتوفرة.

1. التمويل والاستثمار الرياضي:

التمويل هو أحد العوامل الأساسية التي تحدد نجاح المؤسسات الناشئة. توفر رأس المال للمؤسسين في مرحلة التأسيس والنمو يعد ضروريًا لتحقيق النجاح. (www.mip.gov.dz)

حيث ان الاحصائيات تدل على ذلك التوجه:

جامعة الجزائر 3 : وفقا لتصريحات مدير الجامعة إن الخطة التنموية 2024-2027 تهدف إلى تحقيق رقم أعمال قدره 900 مليون دينار جزائري.

البنك الجزائري للتنمية الاقتصادية :(BADR) وفقًا للبيانات الصادرة عن البنك، هناك ازدياد تدريجي في حجم القروض الموجهة للمؤسسات الناشئة، حيث تم تمويل أكثر من 7000مشروع منذ إطلاق برامج الدعم.

صندوق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الرياضي:

تشير إحصائيات وزارة الصناعة الجزائرية إلى أن الصندوق دعم أكثر من 2000 شركة ناشئة خلال السنوات الأخيرة www.andpmne.dz .

حيث أن الدولة الجزائرية من خلال اهتمامها بهذا المجال تقدم الدعم اللازم والموسع من خلال برامج مثل صندوق ضمان القروض، وبرامج دعم الابتكار، حيث تم استثمار حوالي 10 مليارات دينار جزائري في السنوات الماضية لتسريع عملية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المجال الرياضي.

2. دعم الإبداع والابتكار الرياضي:

القدرة على تقديم حلول مبتكرة تُعتبر من أهم المؤشرات على نجاح المؤسسات الناشئة، خاصة في المجالات التكنولوجية والخدمات الرقمية.

والاحصائيات تدل على ذلك التوجه فالحاضنات التكنولوجية :بحسب تقارير من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هناك حوالي 30حاضنة تكنولوجية منتشرة عبر الجامعات والمراكز البحثية الجزائرية، التي تدعم أكثر من 150 شركة ناشئة سنويًا في مجال التكنولوجيا والابتكار. وكذا 170 مشروع مؤسسة فرعية و 21 مؤسسة فرعية لها سجل تجاري بادرت النشاط .

الشركات الناشئة في التكنولوجيا فعلى سبيل المثال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هناك حوالي 500 شركة ناشئة تعمل في السوق الجزائرية، معظمها في البرمجيات والتطبيقات الرقمية. (www.mesrs.dz)

3. النمو الاقتصادي والربحية في المنشآت الرياضية معهد التربية البدنية والرياضية

النمو في الإيرادات والأرباح هو أحد المؤشرات التقليدية لنجاح المؤسسة الناشئة، حيث ان الاحصائيات تدل على ذلك التوجه فالعدد الإجمالي للمؤسسات الناشئة :وفقًا لدراسة من المعهد الوطني للإحصاء (ONS)، يوجد في الجزائر أكثر من 10000مؤسسة ناشئة في مختلف القطاعات، معظمها في القطاع الصناعي والخدمات. في حين تشير دراسات إلى أن **40%**من الشركات الناشئة في الجزائر تُغلق في السنوات الثلاث الأولى من عمرها، وهو ما يعكس تحديات كبيرة في بيئة الأعمال. (www.ons.dz).حيث سجل معهد التربية البدنية والرياضية ضمن رقم الاعمال للجامعة مبلغ 12 مليار سنتيم.

4. التوظيف وإيجاد فرص العمل الخاصة بالمجال الرياضي معهد التربية بجامعة الجزائر 3 انموذجا

تساهم المؤسسات الناشئة بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي. حيث ان الاحصائيات تدل على ذلك التوجه: معدل التوظيف في المؤسسات الناشئة :وفقًا لتقرير صادر عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أسهمت الشركات الناشئة في خلق أكثر من 70,000 فرصة عمل جديدة خلال السنوات الخمس الماضية. (**www.mtess.gov.dz**)

شركات ريادة الأعمال :الشركات الناشئة في الجزائر توفر في المتوسط 10وظائف لكل شركة جديدة، مع وجود تركيز خاص على التوظيف في القطاع التكنولوجي والصناعي حيث انه تم توظيف 60 طالب دكتوراه بدوام جزئي في ايطار البحث العلمي و300من خريجي حامعة الجزائر 3وفق اتفاقيات ابرمت مع الهيئات والاكاديميات الرياضية لتأطير الفئات الشبانية

5. التوسع المحلي والدولي في المجال الرياضي

التوسع في السوق المحلية والدولية تعتبر من المبادرات والخطوات والافاق ضمن خطة تنموية تهدف الى بلوغ رقم اعمال 900مليون دينار من 2024 الى 2027 أي ما يعادل 10 اضعاف الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الناشئة التي تسعى إلى تحقيق النجاح على المدى الطويل. حيث ان الاحصائيات تدل على ذلك التوجه في الأسواق المحلية والدولية هناك زيادة في عدد المؤسسات الناشئة التي تدخل الأسواق الإقليمية والعالمية. على سبيل المثال، بدأت بعض الشركات الناشئة الجزائرية في تصدير منتجاتها إلى أسواق إفريقيا والدول العربية، بينما استهدفت شركات أخرى السوق الأوروبية. اما فيما يخص التوسع المحلي ففي السنوات الأخيرة نلاحظ توسع الشركات الناشئة في الجزائر بشكل كبير في المناطق الشرقية والجنوبية من البلاد، حيث تم إنشاء أكثر من 2000 مؤسسة جديدة في هذه المناطق. **(Chesbrough, 2003, p125).**

الخاتمة:

في الختام، يُعتبر التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، خصوصًا المؤسسات الرياضية الناشئة، ركيزة أساسية في بناء اقتصاد متنوع وقادر على الابتكار والنمو المستدام. إن تعزيز هذا التعاون يمكن أن يساهم في تطوير بيئة ريادية مثمرة تُحقق التكامل بين القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص، مما يسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات، وتعزيز توظيف الشباب وإيجاد حلول فعّالة للتحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمع.

من خلال الدراسة والتحليل، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تُبرز أهمية التعاون بين الجامعات والمؤسسات الرياضية الاقتصادية الناشئة:

1. **تعزيز الابتكار والنمو التكنولوجي**:

التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية يعزز الابتكار ويساهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة تواكب تطورات السوق.

2. **تحسين فرص التوظيف**:

من خلال توفير فرص تدريبية وبرامج تأهيلية لطلاب الجامعات داخل المؤسسات الناشئة، يتمكن الخريجون من اكتساب المهارات العملية اللازمة لدخول سوق العمل، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة.

3. **دعم ريادة الأعمال**:

الحاضنات التكنولوجية والمراكز البحثية في الجامعات تسهم في دعم الشركات الناشئة وتقديم الاستشارات الأكاديمية والعملية لها، مما يعزز استدامتها ويقلل من معدلات فشلها.

تأطير الفئات الشبانية

بعث الاكاديميات الجزائرية بجامعة الجزائر 3 بأفرعها الثلاثة

افرع اكاديمية – التسويق الرقمي – الاعلام والاعلام الرياضي.

4. **تحقيق التنمية الاقتصادية:**

يُعتبر التعاون بين الطرفين خطوة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، حيث يساعد هذا التعاون في توجيه الأبحاث العلمية نحو تلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية، ويسهم في تحفيز نمو الاقتصاد الوطني.

تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي

التوصيات:

1. **تطوير برامج مشتركة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية** :يجب العمل على تطوير برامج تدريبية مشتركة تستهدف الطلاب والخريجين داخل المؤسسات الرياضية الاقتصادية الناشئة، مع منحهم الفرص للتعلم من الخبرات العملية.

2. **تعزيز الدعم الحكومي للمؤسسات الرياضية الناشئة** :من الضروري تكثيف جهود الدولة لدعم المؤسسات الرياضية الناشئة من خلال توفير الحوافز المالية، مثل القروض الميسرة والتمويلات المخصصة للبحث والتطوير، إضافة إلى تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية.

3. **زيادة الشراكات مع القطاع الخاص** :ينبغي للجامعات تعزيز الشراكات مع الشركات الخاصة لتوجيه الأبحاث العلمية بما يخدم احتياجات السوق الاقتصادية، ويشجع المؤسسات على تبني حلول مبتكرة وفعّالة.

4. **تحفيز ثقافة ريادة الأعمال** :يجب العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال داخل الجامعات من خلال تنظيم ورش عمل ومحاضرات تفاعلية تساعد الطلاب على اكتساب مهارات ريادة الأعمال والتفكير الإبداعي.

5. **إقامة حاضنات ومراكز ابتكار خاصة** :تعزيز إنشاء حاضنات تكنولوجية ومراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والمؤسسات الرياضية الاقتصادية التي يمكنها تقديم استشارات ودعم متواصل للمؤسسات الرياضية الناشئة.

إن بناء شراكات قوية وفعّالة بين الجامعات والمؤسسات الرياضية الاقتصادية يعد خطوة استراتيجية نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. من خلال استثمار الإمكانيات

البحثية والعلمية في الجامعات وتوجيهها لخدمة متطلبات المؤسسات الرياضية الناشئة، يمكن للجزائر أن تخلق بيئة اقتصادية تنافسية قادرة على مواجهة تحديات المستقبل. لذا، ينبغي على جميع الأطراف المعنية، سواء كانت أكاديمية أو اقتصادية أو حكومية، أن تعمل بتناغم لتحقيق أقصى استفادة من هذه الشراكات التي من شأنها أن تعزز الابتكار، وتخلق فرص عمل جديدة، وتساهم في تحسين البيئة الاقتصادية بشكل عام.

المراجع:

بن شواط سمية، قادري رياض،(2021) قطاع التعليم العالي والاتجاه نحو الجامعة المقاولاتية – مع الإشارة للجزائر- ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5 / العدد 4

منصور، ناصر .(2020) .الشراكة بين الجامعة والمجتمع .مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 5.

السيد، أحمد .(2018) .التعليم العالي والتنمية الاقتصادية: دراسة عن الشراكة بين الجامعات والشركات .دار الفكر الجامعي.

عبد الرحمن، خالد .(2021) .الشراكة بين الجامعات والصناعة: الفرص والتحديات . المجلة العربية للتربية والعلوم.

منى عبد الله السمحان، (2021)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية، كلية التربية بالقاهرة جامعة الأزهر، العدد (191)، الجزء (الأول)

السالم، سالم بن محمد،(2009) معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية .

Chesbrough, H. (2003). Open Innovation: The New Imperative for Creating and Profiting from Technology. Harvard Business School Press.

Lemmon, G. (2009). Student Internship Programs: A Strategic Tool for Enhancing University-Industry Collaboration. *International Journal of Educational Development*.

Sohl, J. E. (2012). The Angel Investor Market in 2011: The Demographics of .Investors and Investment. *Angel Capital Association Report*.

المعهد الوطني للإحصاء– (ONS) (www.ons.dz)

وزارة الصناعة الجزائرية www.mip.gov.dz

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائرية www.mtess.gov.dz

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية www.mesrs.dz

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة